

إصدارات

الكتاب الإحصائي الثلاثون لعام ١٤٢٦هـ

كتاب (المأذون الشرعي وواجباته)

❖ أصدرت إدارة الإحصاء بوزارة العدل الكتاب الإحصائي الثلاثين لأعمال المحاكم وكتابات العدل لعام ١٤٢٦هـ ومن أبرز الملامح التي تضمنها الكتاب اشتماله على بيانات مفصلة للقضايا المنظورة في ٢٦٦ محكمة والتي بلغت ٧١٥٨٨٥ قضية، بلغت القضايا الحقوقية منها ٣٥٦٨٣٣ قضية، والجناحية ١١٥٧٦٨ قضية، والإنهاجية ٣٥٦٨٣٣ قضية، كما أصدرت المحاكم التي بها كتابات عدل ١١٦٤١٦ صكاً منها ١٣٨١٧ مباحية، ٨٦٩٠٦ وكالة، ١٢٩٠٢ إقرار، ٧٥٤٠ كفالة، ٢٠٣٧ رهن، كما بلغت القضايا المميزة ٤٢٣٥٧ قضية، منها ١٧٠٥٧ قضية من محكمة التمييز بالرياض بنسبة ٤٠٪ من مجموع القضايا، في حين ميزت محكمة التمييز بمكة المكرمة ٢٥٣٠٠ قضية بنسبة ٦٠٪ من مجموع القضايا، وتنوعت تلك القضايا: ٢٠٨٣٣ قضية حقوقية، ١٤٦٨٩ قضية جنائية، ٦٨٣٥ قضية إنهاجية، وكانت تلك القضايا التي تنوعت قراراتها ٢٣٣٨٤ قراراً بالتصديق، ١٨٢٤٧ قراراً بالملاحظة، ٧٦٦ قراراً بالنقض، وبلغ ما أنجزته ٢٥٠٩٣٧ مباحية، ٣١٦١٣ كفالة، ١١٩٢٩١٦ وكالة، ٢١٥٤٦ رهن و١٥٧٣١٢ إقرار بما مجموعه ١٦٥٤٣٢٤ صكاً، وفي جانب عقود الأئحة، بلغت ١١٩٢٩٤ عقداً صدرت من ٣٧٤٨ مأذوناً، كما بلغت صكوك الطلاق ٢٤٨٦٢ صكاً، كما بلغت فروع الوزارة ١٢ فرعاً في مناطق المملكة، وتقوم رئاسة المحاكم في المناطق والمحافظات الأخرى بصلاحيات تلك الفروع

❖ صدر حديثاً عن الإدارة العامة لمأذوني عقود الأئحة بوزارة العدل كتاب «المأذون الشرعي وواجباته الشرعية والنظامية في المملكة العربية السعودية»، تأليف الدكتور أحمد بن عبد الجبار الشعبي أستاذ الفقه المساعد بقسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية بكلية التربية والعلوم الإنسانية بجامعة طيبة بالمدينة المنورة والذي احتوى على (١٢٩) صفحة، وقد كان عبارة عن بحث قام به ونشر في (مجلة العدل العدد ٢٠).

وقد اعتمد الباحث على مذهب الإمام أحمد من خلال بحثه، واشتمل على بيان واجبات المأذون الشرعية والنظامية وتضمن الحديث عن تطور المأذونية في المملكة والمراحل التي مرت خلالها إلى أن تمخضت عن إنشاء إدارة عامة لذلك.

كما بيّن صفات المأذون وما يجب أن تكون عليه معرفته وعلمه بأركان النكاح وشروطه وموانعه واختصاصاته وإجراءات الحصول على تراخيص والمخالصات التي تستوجب العقوبة ونماذج إجرائية. وتأتي أهميته من كونه تناول ولاية من أعظم الولايات وهي توثيق عقد النكاح.

لضمان سير الأعمال.

هذه نبذة موجزة عما في التقرير الإحصائي الذي يضم في طياته ٣٠٠ صفحة. هذه الجهود المبذولة تؤكد ما تحظى به وزارة العدل من دعم متواصل وعناية من لدن حكومتنا الرشيدة لأهمية مرفق القضاء والمسؤولية الجسيمة المنوطة بها.

نسأل الله تعالى أن يبارك تلك الجهود وأن يجعل العمل خالصاً لوجهه الكريم إنه ولي ذلك والقادر عليه.

